

في تقرير لـ «بيزنس إنسايدر».. السعودية بالمركز الثاني بعد فنزويلا

الكويت الـ 6 عالمياً بـ 104 مليارات برميل احتياطي نفطي



السعودية ستخفض إنتاجها النفطي باتجاه 10 ملايين برميل يوميا بعد الصيف

رويترز: قالت نشرة إنترناشيونال أويل ديبي نقلا عن مصدر سعودي بصناعة النفط إن السعودية ستخفض على الأرجح إنتاجها النفطي إلى نحو 10,3 ملايين برميل يوميا بعد انتهاء فصل الصيف.

ووفقا لتقرير النشرة المتخصصة في صناعة النفط، فإن تخفيضات الإنتاج ستعقب انخفاضها في الطلب المحلي وليس كرد فعل على زيادة محتملة في الصادرات الإيرانية.

ووفقا للنشرة، فإن إنتاج السعودية من النفط زاد بنحو مليون برميل يوميا هذا العام ليصل إلى 10,6 ملايين برميل يوميا.

«بنك كابيتال»: النفط والغاز أكبر القطاعات الرابحة بالسوق

قال تقرير صادر عن شركة بنك كابيتال للاستثمار إن من بين أكبر القطاعات الرابحة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي قطاع النفط والغاز الذي شهد ارتفاعا كبيرا في حجم التداول، وسجل القطاع 13,49 مليون سهم من التداول مقابل 2,58 مليون سهم في الأسبوع السابق.

وشهدت القيمة السوقية الإجمالية للسوق ارتفاعا بنسبة 70,3% لتصل إلى 29 مليار دينار حيث كانت القيمة السوقية للشركات الكبرى ثابتة في نهاية الأسبوع مثل بنك الكويت الوطني وشركة الاتصالات المتنقلة زين.

البنزين السعودي الأخص خليجياً.. تبعتها الكويت

أظهرت أحدث البيانات ان المملكة العربية السعودية قد باعت وقود البنزين والديزل محليا بأقل من متوسط قيمته الخليجية خلال العام الماضي، بنسبة تصل إلى 43% بالنسبة للبنزين و79% بالنسبة للديزل.

ويحسب «العربية نت» فإن سعر الوقود السعودي بلغ إجمالي قيمة استهلاك البنزين والديزل في السعودية خلال 2014 نحو 29,1 مليار ريال، فيما لو تم احتسابه وفقا لمتوسط السعر الخليجي فسيبلغ 83,9 مليار ريال.

وباعت السعودية الوقود إلى الأسواق المحلية بفارق يصل إلى 54,9 مليار ريال عن متوسط السعر الخليجي لسعر البنزين والديزل خلال العام الماضي.

ويحصر الأسعار في دول الخليج فقد جاءت الإمارات الأعلى في سعر البنزين من بين دول الخليج الأخرى بـ 0,47 دولار بنحو (1,74 ريال) تليها عمان بـ 0,31 دولار (1,15 ريال)، ثم البحرين 0,31 دولار (1,04 ريال)، ثم قطر 0,23 دولار (0,85 ريال)، والكويت 0,22 دولار (0,81 ريال) ثم السعودية.



إيران تستعد لضخ نفطها في الأسواق العالمية خصوصا الأوروبية بعد رفع العقوبات الاقتصادية عنها.. وفي الصورة عامل في مصفاة للنفط الإيراني يركب دراجته (إ.ف.ب)

نشر موقع «بيزنس إنسايدر» تقريرا عن 10 دول تمتلك أكبر الاحتياطيات النفطية المؤكدة بناء على بيانات من محلل السلع لدى بنك «باركليز» مايكل كوهين، قال فيه إن المملكة العربية السعودية حلت في المركز الأول والثاني عالميا بعد فنزويلا، باحتياطيات نفطية مؤكدة تقدر بـ 268,4 مليار برميل، فيما حلت العراق بالمركز الثاني عربيا باحتياطي 140,3 مليار برميل، تلتها الكويت بالمركز الثالث عربيا والسادس عالميا باحتياطيات تقدر بـ 104 مليارات برميل، وفي المركز الرابع حلت دولة الامارات العربية المتحدة باحتياطيات مؤكدة تقدر بـ 97,8 مليار برميل.

ووفقا للتقرير الذي عرضه موقع «ارقام» فإن هناك مخاوف لدى المستثمرين من وفرة الإمدادات في الأسواق العالمية نتيجة رفع العقوبات المفروضة ضد طهران، تزايدت بعد تأثر أسعار النفط العالمية بعد التوصل للاتفاق مع القوى الغربية من أجل كبح طموحاتها النووية لعشر سنوات على الأقل مقابل الإفراج عن مليارات الدولارات المجمدة في ضوء العقوبات الدولية.

وقال التقرير انه على الرغم من امتلاك إيران احتياطيات ضخمة من النفط، إلا أنها تحتل المركز الرابع على مستوى العالم، لكن التقرير لم يتكسر لأي الأعوام هذه الاحتياطيات لكن بدأ واضحا تضييق أنواع النفط غير التقليدية ضمن الحسابات، حيث أشار أحدث تقارير «أوبك» إلى امتلاك كندا احتياطي 4,16 مليارات برميل من النفط الخام، بينما صنفتها التقرير الثالثة بأكثر من 173 مليار برميل من الاحتياطيات المؤكدة.

أستاذ الاقتصاد الإسلامي رئيس قسم الشريعة بكلية القانون الكويتية د.عبدالحمد البعلبي يحلل لـ«الأنباء» أزمات المال في العالم هذا ما تفعله برامج البنك الدولي وصندوق النقد في اليونان وباقي العالم

إعداد: عاصف رمضان

في ضوء الأزمات المالية التي يشهدها العالم منذ العام 2008 وأخرها أزمة الديون اليونانية. تنشر «الأنباء» بحثاً عن برامج البنك وصندوق النقد الدوليين للإصلاح الاقتصادي والقضاء على الفقر في دول العالم أجراه أستاذ الاقتصاد الإسلامي والفقهاء المقارن ورئيس قسم الشريعة بكلية القانون الكويتية العالمية والمستشار باللجنة العليا لتطبيق الشريعة بالديوان الأميري د.عبدالحمد البعلبي. ويرى البعلبي أن البرامج التقليدية للإصلاح الاقتصادي التي يقدمها البنك وصندوق النقد الدوليين لدول العالم خاصة اليونان. لم تعالج الأزمات المالية. ولم تقض على البطالة والفقر. ما يجعلها برامج غير مبررة. فما فائدة تلك البرامج اليونان التي عجزت عن سداد ديونها. وأصبح مصيرها مهدد بالخروج من منطقة اليورو. بعد انهيار مفاوضاتها مع مقرضها الدوليين بشأن برنامج الإنقاذ. وخروج نتائج الاستفتاء بفرض إجراءات التقشف؟ ويقول البعلبي إن هذه البرامج أدخلت بعض الدول في مصيدة الفقر. بجانب القضاء على الطبقة الوسطى واختفائها. وصولاً لمراتب المسحوقين اقتصاديا واجتماعيا. مشيراً إلى أن من تداعيات تلك البرامج هجرة رؤوس الأموال العربية للخارج والتي قد تزيد في آخر الاحصائيات المعلنة عن 2,4 تريليون دولار. ليذهب نحو 60% منها لأمريكا. وتطرق البعلبي خلال بحثه إلى أن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تستطيع أن تؤدي دوراً في الإصلاح الاقتصادي المنشود في العالم من خلال 10 مبادئ شرعية. وفيما يلي تفاصيل ما يراه البعلبي في بحثه:

عوامل متعددة وراء حالة الاختناق الاقتصادي التي تعيشها بعض الدول

البرامج تزيد الفقراء فقراً والأثرياء ثراء.. ولا معالجات للبطالة كما يدعون

30% من سكان العالم تكافح للتمتع بالحد الأدنى من الحياة الكريمة



المؤسسات الإسلامية.. العلاج الفعال للإصلاح الاقتصادي في العالم



د.عبدالحمد البعلبي

ان برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي أصبحت من سمات هذا العصر، حيث مرت بعدة مراحل تقوم على سياسات مختلفة، يتبناها ويقدمها كل من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وتزداد أهمية تلك البرامج في ظل وطأة أزمة المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث وما يتبعها من الأعباء المرهقة لخدمة الدين العام، ومن ثم تدخل كل من نادي باريس، ونادي لندن، ووقوع هذه الدول في مصيدة الفقر والتخلف والتبعية.

الاختناق الاقتصادي

نعيش اليوم حالة من الاختناق الاقتصادي لأسباب مختلفة، منها ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية على الدين العام الخارجي، وعدم القدرة على تطوير قاعدة إنتاج لتحسين ميزان المدفوعات وتعول الناس، وعدم القدرة على لوج أسواق المال العالمية.

برامج البنك والصندوق

الدوليين أوقعت دولاً في مصيدة الفقر



وتقوم برامج «التثبيت» التقليدية على أسس ومتغيرات نقدية في المقام الأول بهدف خفض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وخفض العجز المالي للموازنة العامة للدولة، وخفض معدلات التضخم،

وذلك دون الاعتداد الكافي ببرامج النمو والتوظيف والإنتاج والاستثمار، وأثرها الفعال على الاقتصاد الحقيقي.

وهو الأمر الذي انعكس سلباً على هذه البرامج التقليدية التي يقدمها البنك وصندوق النقد الدوليين «برامج الإصلاح الهيكلي» التي تقوم على إحداث إصلاحات وتغييرات في توجهات السياسة الاقتصادية للدولة المعنية، وكذلك إصلاحات

مؤسسية للأداء الاقتصادي بهدف توسيع نطاق الاعتماد على آليات السوق وجهاز الفئس والقطاع الخاص وتحرير المبادلات والتجارة والإصلاح الهيكلي التي يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ولكن لم يخف ذلك الآثار السلبية المصاحبة لتلك البرامج في مجال زيادة البطالة وحدة الفقر وسوء توزيع الدخل، مما يشار إليه بتجربيرا على أنه نوع

تدخل المتغيرات المتعلقة

من «التكلفة الاجتماعية» الضرورية لتطبيق تلك البرامج، ما دفع إلى إنشاء ما يسمى بـ «مطبات للحماية الاجتماعية» لمساعدة المتعطلين والمسرحين والمضربين والفئات الأكثر فقراً من برامج الإصلاح الهيكلي.

أنما ما زلنا بانتظار حلول طويلة الأجل لمشاكل النمو وضعف الاستثمارات وتدني الإنتاجية وتزايد البطالة وتحسن مستوى المعيشة والدخول، وما يصاحب ذلك من اختلالات اجتماعية خطيرة وتأكل الطبقة الوسطى أو اختفائها وصولاً إلى مراتب المسحوقين اقتصاديا واجتماعيا.

ويؤكد الخبراء أن تحويل الاقتصاد الوطني إلى «اقتصاد سوق» مندمج في الاقتصاد العالمي دون حدوث عملية تنمية متوازنة، وتنوع للهيكل الإنتاجية والقضاء على البطالة والفقر وسوء توزيع الدخل يحول تلك البرامج إلى برامج غير مبررة، لذلك فعلى ضوء ما سبق فإن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تستطيع أن تؤدي دوراً في الإصلاح الاقتصادي المنشود في بلدان العالم.

10 مبادئ تمكن المصارف الإسلامية من بناء اقتصاد إنتاجي حقيقي

- هناك 10 مبادئ شرعية تمكن المصارف والمؤسسات الإسلامية لتؤدي دوراً في الإصلاح الاقتصادي المنشود في بلدان العالم، تتمثل فيما يلي:
- 1 - القاعدة الإنتاجية وترشيدها لا الإقراضية.
- 2 - التقود رؤوس أموال يجر بها لا فيها. وما يترتب على ذلك من ربح أو خسارة أو غرم وغنم، والربح وقاية لرأس المال من الخسران.
- 3 - المحظورات والمأمورات في أعمال البنوك التقليدية، تنتقل إلى معادلة صحيحة وشرعية في أعمال المصارف الإسلامية.
- 4 - تقوم على سلة العقود المشتقة من معانيها المتكاملة.
- 5 - تحفيز الادخار ابتداء كسلوك، وترشيد الاستهلاك كسلوك انتهاء.
- 6 - الرقابة الشرعية الفعالة، هي التي تعبر تعبيراً صحيحاً عن حركة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
- 7 - العنصر البشري القوي الأمين.
- 8 - التمسك بالثواب بأنواعها «الاعتقادية والإيمانية والمعاملاتية والأخلاقية»، والتعايش مع المتغيرات بضوابطها الشرعية.
- 9 - مباشرة التجارة والاستثمار، كأساس للتنوع والتخصص والتنمية الحقيقية المستمرة.
- 10 - البنك الإسلامي مضارب ومضارب، بالصيغ الشرعية المتعددة والمتنوعة.

20% من سكان العالم أثرياء بسبب التجارة والعقار واقتصاد الصفقات

لقد أصبحنا بحاجة ماسة إلى بناء اقتصاد إنتاجي حقيقي، وتنمية حقيقية تأخذ بأسبابها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. ومن خلال ذلك يمكن النهوض بالمنشآت المهنية والحرفية والصناعية والإنتاجية بجميع أنواعها، في ظل الواقع الاقتصادي المؤلم.

وبحسب ما ورد في تقارير دولية وعربية فإن معظم الثروات تولدت من خلال أنشطة المقاولات والتجارة والمضاربات العقارية والخدمات المالية والوكالات التجارية وليس النشاط الصناعي أو السليعي التصديري.

وذلك ينعكس على توزيع الدخل والثروات، فيزداد الفقراء فقراً نتيجة ضعف فرص التوظيف المنتج، وخفض مستويات الدخل والادخار للغالبية العظمى من السكان. بينما يزداد ثراء ورفاة الطبقة المرتبطة بالنشطة التجارية والمقاولات والخدمات المالية واقتصاد الصفقات، وهم يشكلون 20% من السكان الذين يقعون على قمة توزيع الدخل والثروات.



مواطنة يونانية تضع مالا في يد مشرد وسط العاصمة أثينا (أ.ب)



مواطن يوناني أمام فرع للبنك القومي اليوناني يصرخ بعد أن ضاعت نهاية خدمته ويبدو خلفه مواطنون آخرون يريدون الحصول على ما تبقى من أموال تقاعدتهم (أ.ف.ب)